

الفصل السابع

الإفصاح عن المخاطر البنكية

في التعاملات السهمية والتحوطات المأخوذة

إن الإفصاح الجيد والكافي والملائم في البيانات والتقارير المالية للشركات وما يحوي من معلومات عن المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة يساعد مستخدمي البيانات المحاسبية على تقدير أو توقع المخاطر مما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم على أسس واضحة ، وهذا يتفق مع الخصائص النوعية للبيانات في القوائم المالية، ومن هذه الخصائص الملائمة والقابلة للفهم ، القابلية للمقارنة والتوقيت بالإضافة إلى خاصيتين مهمتين وهما الموثوقية والمصدقية.

كما وأظهرت العديد من الدراسات على المستوى العالمي والمحلي أن توفير معلومات جيدة عن أوضاع الشركة وعن المخاطر التي تتعرض لها أو من الممكن أن تتعرض لها، له اثر مباشر في تحديد أسعار الأسهم والتنبؤ بعوائد تلك الأسهم وبالتالي توجيه المستثمرين نحو الاستثمار الجيد .

أهمية الدراسة وأهدافها:

انعكس فشل بعض الشركات المساهمة العامة الأردنية التي تم تصفيتها كما اشرنا سابقا على إلحاق الضرر بالعديد من صغار المستثمرين ، والتي كان من الممكن تجنبها لو أن الإفصاح عن المخاطر التي كانت تواجهها تلك الشركات قد تم الإفصاح عنها بشكل دقيق وكامل وبالوقت المناسب ، لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على محتوى افصاحات إدارة

المخاطر المالية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في السوق المالي الأردني لما لذلك من أهمية لدى جميع أطراف المعادلة الاقتصادية ، من مستثمرين ودائنين وإداريين ومساهمين. وتأخذ هذه الدراسة أهميتها من الأسباب التالية:

1- أنها دراسة لأفصاحات المخاطر في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في السوق المالي الأردني وقد تكون الدراسة الأولى لهذا الجانب من الإفصاح ..

2- التعرف على الوسائل المتخذة من قبل إدارة الشركات لتجنب أو التخفيف من عوامل المخاطر،

3- إن نتائج هذه الدراسة سوف تلقي إضاءة على أوجه القصور في الإفصاح عن المخاطر وكذلك الأوجه الإيجابية فيما يخص الإفصاح الطوعي والإلزامي عن المخاطر التي تواجه الشركات المساهمة العامة الأردنية .

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بوجود قصور بالإفصاح عن المخاطر المالية في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان مما قد يشكل عائق أمام أصحاب القرار الاقتصادي لاتخاذ القرارات المناسبة التي تبني على معلومات كاملة وشفافة.

و يمكن إدراك مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1- مدى احتواء التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية على الإفصاحات عن:

أ- مخاطر العملة وكيفية تجنبها .

ب - مخاطر سعر الفائدة وكيفية تجنبها .

ج - مخاطر الإقراض والاقتراض وكيفية تجنبها

د- مخاطر الأدوات المالية وكيفية تجنبها .

2- هل الإفصاح عن هذه المخاطر في التقارير السنوية كان بالشكل الكافي من النواحي الكمية والكيفية.

3- هل هناك اختلاف إحصائي جوهري في الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها الشركات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

منهجية الدراسة:

استرشدت هذه الدراسة بالمنهجية التي قام بها الباحثان (Lajili & Zaghal - 2005) لدراسة تحليل محتوى افصاحات المخاطر في التقارير السنوية للشركات الكندية. وتم تصميم " جداول " ، فرغت فيها جميع البيانات المتعلقة بافصاحات المخاطر المالية في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية لعينة الدراسة. وتم ذلك وفقا الخطوات التالية :

1. تم تجميع التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية .
2. تم وضع (نموذج) مكون من أربعة أجزاء حول المخاطر ولتحوط من المخاطر ، والأجزاء هي كما يلي:

الجزء الأول: مخاطر العملة.

الجزء الثاني: سعر الفائدة.

الجزء الثالث: مخاطر الإقراض والاقتراض.

الجزء الرابع: مخاطر الأدوات المالية.

1. أعطي كل سؤال من النموذج (4) أربعة مستويات هي (لا ينطبق ولم يعطى أي نقطة ، أفصحت عن البند (أي ذكر بند المخاطرة) وأعطي نقطتين ، أفصحت عن البند كتابه (بشكل إنشائي)أعطي ثلاثة نقاط ، أفصحت عن البند بمؤشرات كميّه (وأعطي خمسة نقاط
2. قسمت الدرجات الفعلية والبالغة (5) خمس درجات على كل سؤال.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي والتي يبلغ عددها (243) شركة في نهاية عام 2007، موزعة كما يلي:

(104) في القطاع المالي - (52) في قطاع الخدمات- (87) في القطاع الصناعي، (هيئة الأوراق المالية)

تم اخذ عينة "ة طبقية" مكونة من (50) شركة من مختلف القطاعات بما يشكل حوالي 20% من إجمالي الشركات وموزعة بنسبة وتناسب متفقة مع نسبة عدد الشركات في كل قطاع إلى إجمالي عدد الشركات، وكان عدد العينة كما يلي :

1- (21) القطاع المالي.

2- (12) قطاع الخدمات.

3- (17) القطاع الصناعي

فرضيات الدراسة:

سيتم اختبار الفرضيات التالية :

أولاً - الفرضية الأولى:-

H₀: لا تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن المخاطر العملة في تقاريرها السنوية.

ثانيا - الفرضية الثانية:-

H₀: لا تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن المخاطر سعر الفائدة في تقاريرها السنوية.

ثالثا - الفرضية الثالثة:-

H₀: لا تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن مخاطر الإقراض والاقتراض في تقاريرها السنوية.

رابعا - الفرضية الرابعة:-

H₀: لا تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في تقاريرها السنوية.

خامسا - الفرضية الخامسة:-

H₀: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للشركات المساهمة العامة الأردنية في مدى الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها.

التعريفات الإجرائية:

مبدأ الإفصاح الكامل:

أن تحوي القوائم المالية معلومات مالية فيها الكفاية للتأثير على حكم القاري لتلك المعلومات. (kieso & et al 2007 -p1282).

1. المخاطر النظامية: Systematic Risk

وتسمى كذلك مخاطر السوق market risk وهي المخاطر الناتجة عن عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ذات تأثير عام ولا تخص شركة بعينها أو قطاع بعينة ، وإذا كنا في بعض أنواع المخاطر يمكن أن نتجنبها بالتنوع ففي هذا النوع من المخاطر لا يمكن تجنبها بالتنوع ويطلق عليها المخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنوع . (Ross&et -p-262)

2. المخاطر غير النظامية: Un systematic Risk

وهي المخاطر التي تخص قطاع معين ، صناعي ، خدمي أو مالي أو يخص شركة معينة مثل كفاءة وقدرة الإدارة أو أذواق المستهلكين اتجاه سلعة معينة أو مخاطر تشغيلية Operating risk . (Ross&et -p-262)

3. إدارة المخاطر:

هي عملية تتم من جانب مجلس إدارة المنشأة ، والإدارة التنفيذية فيها وغيرهم من الموظفين ، وتطبق في بيئة إستراتيجية داخل المنشأة ، بهدف تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر عليها. وإدارة المخاطر تكون في إطار مقدار المخاطر التي يمكن أن تقبل المنشأة تحملها لتقديم ضمانات معقولة فيما يتعلق بتحقيق أهدافها).

(ف. فانستابل - 2007 - international@ccrek.be)

عرفت (المعايير الدولية - 2007) "قائمة المصطلحات " في الصفحات

(2413 إلى 2461) (المخاطر كما يلي:

1. المخاطر المالية :

هي مخاطر حدوث تغيير مستقبلي محتمل في واحد أو أكثر من سعر فائدة ، سعر أداة مالية ، سعر صرف أجنبي، مؤشر أسعار أو معدلات ،

درجة الملاءة، مؤشر الائتمان ، أو غيرها من المتغيرات ، على انه في حالة المتغير غير المالي لا يكون المتغير مخصصا لطرف محدد في العقد .

2. مخاطر الائتمان:

مخاطر أخفاق احد أطراف الأداة المالية في تلبية التزام ما والتسبب في أن يتحمل الطرف الآخر خسارة مالية .

3. المخاطر السوقية :

المخاطر التي تتعلق بالقيمة العادلة للبيانات المالية المستقبلية للأدوات المالية التي سيتم تحملها بسبب التغير في سعر السوق، تتضمن المخاطر السوقية ثلاثة أنواع من المخاطر:

1. مخاطر العملة .

2. مخاطر سعر الفائدة .

3. مخاطر أسعار أخرى

أ. مخاطر العملة :

وهي مخاطرة تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي .

ب. مخاطر سعر الفائدة :

تعني بان القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية سوف تتذبذب بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق .

4. مخاطر السيولة:

وهي الصعاب التي تواجه المنشأة في تدبير الأموال للوفاء بالتزامات المتعلقة بالأدوات المالية .

5. مخاطر السعر الأخرى:

وتعني بان القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية سوف تتذبذب بسبب التغيرات في أسعار السوق (باستثناء تلك الناجمة من مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر العملة)، سواء نجمت هذه التغيرات بسبب عوامل خاصة بالإدارة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المماثلة المتداولة في السوق .

6. أداة التحوط :

مشتق محدد أو (في حال تحوط لمخاطر التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية فقط) أصل مالي أو التزام مالي محدد غير مشتق يتوقع أن تعادل قيمته العادلة أو تدفقاته النقدية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند محوط محدد .

7. البند المحوط :

هو أصل، أو التزام، أو التزام مؤكد، أو معاملة متوقعة محتملة جداً، أو صافي استثمار في عملية أجنبية :

(أ) يعرض المنشأة لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية .

(ب) يتم تحديده على أنه محوط .

8. الملائمة:

تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح عمليات التقييم السابقة الخاصة بهم لمعايير محددة.

الدراسات السابقة:

1. الدراسات العربية:

هناك العديد من الدراسات حول موضوع الإفصاح والمخاطر التي تواجه الشركات :

فقد قام سعادة (1999) بدراسة مدى الإفصاح في التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين في الأردن ، حيث اخذ عينة من (159) شخصا موزعه مابين موظفي الدولة وقطاع الوسطاء وقطاع البنوك والشركات المساهمة العامة الأردنية ومدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، ووجد أن متوسط أهمية الإفصاح لدى العينة 85%، وكان الاهتمام الأكبر في الإفصاح لدى المدققين .

أما دراسة عباد (2000) فقد هدفت إلى معرفة طبيعة العلاقة بين المخاطر النظامية ودقة التنبؤ بالإرباح، وكذلك معرفة طبيعة العلاقة بين بيتا المحاسبية ولدقة بالتنبؤ بالإرباح. وشملت عينة الدراسة (28) شركة مساهمة.

ومن نتائج الدراسة :

1. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنبؤ بالإرباح وبيتا المحاسبية

2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (سالبة) بين بيتا السوق والخطأ بالتنبؤ بالإرباح.

وركزت دراسة موسى(2001) على معرفة المعلومات المطلوبة من قبل المستثمرين والتي تعتبر من وجهة نظرهم مهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومدى أهمية المعلومات المحاسبية في الاسترشاد نحو استثمارات

مجدية، وكذلك التعرف على أوجه القصور في القوائم والتقارير المالية، وقد تم اختيار عينة غير احتمالية مكونة من (45) شركة.

وخلصت الدراسة إلى انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستثمرين حول المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية حسب العمر والمهنة وفئة المستثمر وبالعكس يوجد فوارق ذات دلالة إحصائية حسب المؤهل العلمي. وبينت الدراسة الأهمية الكبيرة للمعلومات المنشورة في القوائم المالية للشركات

إما دراسة الهبيل (2003) فقد هدفت لمعرفة مدى ملائمة تعليمات الإفصاح وكفايتها لخدمة قرار الاستثمار بالأوراق المالية في الأردن وأثرها على ملائمة المعلومات المحاسبية المنشورة، وكذلك معوقات استخدام المعلومات المحاسبية المنشورة وشركات الخدمات المالية،

تشكلت عينة الدراسة من شركات الخدمات المالية المرخصة لدى هيئة الأوراق المالية العاملة في سوق عمان المالي والمرخصة من قبل هيئة الأوراق المالية. وخلصت الدراسة إلى ملائمة تعليمات الإفصاح بدرجة كبيرة لخدمة قرار الاستثمار في الأوراق المالية ولكن بنفس الوقت عدم كفايتها لهذا القرار.

أما دراسة حميدات (2004) فقد هدفت لتعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية بموجب القرار رقم (1) لسنة 1998 ومعايير المحاسبة الدولية، أجريت الدراسة على (66) شركة صناعية مدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان ، وخلصت الدراسة إلى أن

الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في البورصة تلتزم بالإفصاح الوارد في تعليمات الإفصاح الصادر عن الهيئة ومعايير المحاسبة الدولية بنفس النسبة تقريباً وهي حوالي 79 % .

إما دراسة أبو نصار وآخرون (2004) فقد هدفت إلى التحقق من مدى أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح الصادرة عن الهيئة الأوراق المالية، وكذلك التحقق من مدى كفاية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ، وتم اختبار عينة عشوائية تتكون من (100) استبانة موزعة بين المدققون المرخصون، و معدو القوائم المالية للشركات المساهمة، بالإضافة إلى المستثمرين في أسهم الشركات المساهمة ، وخلصت الدراسة إلى إن الغالبية العظمى من البنود التي تضمنتها التعليمات الخاصة بالبيانات المالية هي ذات أهمية نسبية، وإن تعليمات الإفصاح تلبي احتياجات مستخدمي البيانات المالية بمستوى أعلى من المتوسط ، إن التعليمات تساعد في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي.

وقد هدفت دراسة المهندي(2004) إلى قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية وكذلك كفاية المعلومات المفصّل عنها في هذه التقارير ووجهة نظر المستثمرين، وتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة وعددها (84) شركة .

وخلصت الدراسة إلى أهمية جميع بنود المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية ، وبلغ متوسط مستوى الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية نسبة (73%) علماً أن أعلى مستوى بلغ (85%)

وأدنى مستوى بلغ (10%) وقد بينت الدراسة أن هناك تطور في الإفصاح من سنة إلى أخرى.

إما دراسة HODDER (2001) فقد هدفت لمعرفة الاختلاف في تفسير المخاطرة من قبل المستفيدين من البيانات المالية الناتج عن الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة بناءً على التعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأمريكية رقم (FFR.48) لسنة 1997 لإعداد التقارير المالية السنوية، وتمثلت عينة الدراسة بـ(40) شركة صناعية مثل صناعة السيارات، الغاز، بترول، كمبيوتر، كيماويات بالإضافة إلى (91) بنك، وتوصلت الدراسة إلى عدم الالتزام من قبل الشركات في تطبيق تعليمات (FFR.48)، وإن إفصاحات المخاطر بموجب هذه التعليمات لا يوجد لها مقيدات مادية واضحة.

وقد هدفت الدراسة التي أجراها Mohan (2002) إلى التعرف على اثر إفصاحات المخاطر في التقارير السنوية المعدة وفق تعليمات FRR 48 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأمريكية على أسعار الفائدة وسعر الصرف لأجنبي وسعر السلعة من وجهة نظر المستثمرون وتقييم توقعاتهم من واقع إفصاحات المخاطرة في التقارير السنوية .

شملت عينة الدراسة (416) شركة وخلصت الدراسة إلى أنه في حالة عدم وجود تعليمات (FFR.48) فإن حجم التعاملات التجارية تتغير بشكل ايجابي وبشكل مطلق لكل من سعر الفائدة وسعر الصرف وسعر السلعة، وكذلك في حالة الإفصاح بموجب تعليمات (FFR.48) فإن حجم التعاملات التجارية يتأثر بشكل أبطأ لسعر الفائدة وسعر الصرف وسعر السلعة .

إما دراسة- Glaum & Street. (2003) فقد هدفت إلى المقارنة بين متطلبات تعليمات الإفصاح حسب معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومتطلبات الإفصاح حسب (GAAP) المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شملت الدراسة عينة من (100) مائه شركة تطبق معايير المحاسبة الدولية (IAS) وكذلك مائه شركة أخرى تطبق المعايير الأمريكية (GAAP) ، وجاءت نتيجة الدراسة بالتطابق بمستويات الإفصاح بين كلا النوعين من الشركات وكانت ما بين (41.6 % - 100 %) وبمعدل وسطي 83.7 %.

تناولت دراسة Mercer (2004) أربعة عوامل تؤثر في رأي المستثمرين حول مصداقية إفصاحات الإدارة وهي: مواقف حساسة في توقيت الإفصاح ، مصداقية الإدارة ((القدرة على الإفصاح، وجديرة بالثقة)). مستوى التأكد الداخلي والخارجي، خصائص الإفصاح نفسه.

وقد أظهرت الدراسة أن مصداقية الإفصاح تكون عالية عندما يكون لدى الإدارة قليل من الإحساس في تضليل المستثمرين أو أن تميل أن تكون جديرة بالثقة وكذلك أظهرت الدراسة أن مصداقية الإفصاح تتأثر في الخصائص المختلفة للإفصاح نفسه مثل، الدقة و المكان، والتوقيت، وكمية المعلومات المقدمة، وكذلك أظهرت الدراسة أن إفصاحات الإدارة مصدر ثمين فعلاً للمستثمرين.

وقد هدفت دراسة Steven,et al (2005) إلى فحص العلاقة بين الإفصاح الطوعي للشركات و التنوع العالمي لهذه الشركات. بافتراض أن تناسق المعلومات وحجم تكاليف الوكالة "الإدارة" تزيد مع التنوع العالمي

للعمليات لهذه الشركات وكذلك زيادة التمويل. وتكونت عينة الدراسة من (216) شركة موزعة على (17) بلد في العالم ، وتوصل الباحث إلى النتائج التالية: إن زيادة الإفصاح تساعد المستثمرين في زيادة الرقابة على الإدارة. وكذلك إن الشركات التي لها أكثر عمليات عالمية تبين أنها تتمتع بإفصاح اختياري اكبر في قوائمها المالية. بالإضافة الى إن زيادة العمليات العالمية وزيادة التمويل للشركة وكذلك تنوع العمليات تحفز إدارة الشركة على رفع مستوى الإفصاح.

تناولت دراسة Iajili & Zeghal (2005) تحليل محتوى الإفصاح عن المخاطر التي تمارسها الإدارة في التقارير المالية السنوية للشركات الكندية والإفصاح عنها لجميع الأطراف الخارجيين المستفيدين من المعلومات المالية بالإضافة للمساهمين، لم تركز هذه الدراسة على المخاطر المالية فقط وإنما على المخاطر غير المالية مثل المخاطرة السوقية والمخاطرة التشغيلية والبيئية، أي أنها تركز على جميع جوانب الخطر وناقشت الدراسة ثلاثة أنواع من أساليب كشف الخطر وهذه الأنواع هي الإفصاح عن الخطر للإدارة (داخلي) لإدارة المؤسسة ، والإفصاح (الخارجي) الإفصاح للمستخدم الخارجي للبيانات والتقارير المالية والنوع الثالث من الإفصاح ، فهو الإفصاح عن المخاطر الذي يهتم الإدارة والمستخدمين الخارجيين في نفس الوقت.

أجريت الدراسة على (300) شركة في مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة البيرة والتبغ و صناعات النفط والغاز ومحلات بيع المواد الغذائية والتعدين وأظهرت نتائج الدراسة أن:

1. أن معظم الشركات تمارس النوعين من الإفصاح (الإلزامي والطوعي) حتى يستفيد منه أصحاب القرار.
 2. أن درجة الإفصاح تختلف بين الإفصاح الطوعي والإفصاح الإلزامي .
 3. أن المخاطر المالية تبدو أكثر احتمالا وهي الأكثر تأثير على عمليات الشركة.
 4. أن معظم افصاحات المخاطرة ذات معلومات وصفية وبنسبة 46,77%.
 5. أن التقارير تهمل عناصر مهمة من خريطة المخاطر التي تتعرض لها الشركة.
 6. أن احتمالية وقوع المخاطر يتفاوت من نادرة إلى مؤكدة حسب الافصاحات.
- الإطار النظري- مفهوم المخاطرة ،ومفهوم إدارة المخاطر ومتطلباتها والإفصاح عنها:

مفهوم المخاطر وإدارة المخاطر:

بازدياد تعقيد الحياة في العصر الحاضر ازدادت المخاطر التي تواجه الشركات وتنوعت إشكالاتها وتعقدت وسائل إدارتها ونحن في هذا البحث بصدد دراسة المخاطر التي تواجه الشركات الأردنية وكيف تفصح هذه الشركات عن هذه المخاطر سواء التي تعرضت لها أو من الممكن أن تتعرض لها ،وكذلك كيفية إدارة هذه الشركات لتلك المخاطر وإمكانية تجنبها أو التخفيف من أثارها السلبية على كل من الاقتصاد بشكل عام والمستثمر بشكل خاص.

وأشار (Lajili & Zaghal 2005 - p2) انه من المتوقع إن تسعى الشركات للحصول على معلومات عن المخاطر حتى تمكن مستخدمي هذه

المعلومات من وضع استراتيجيات للسيطرة على هذه المخاطر، ويساعد كذلك في التعرف على المشاكل الإدارية وتقييم فاعلية الإدارة في التعامل مع حالات الاضطراب في مجال الأعمال والفرص المتاحة.

والقرارات المالية تكون معتمدة على توقعات حول ما سوف يحدث في المستقبل إلا أن نتائج هذه القرارات لن تتحقق بالطريقة التي بأملمها متخذ القرار إلا إذا سارت الأمور كما كان متوقعا. ولذلك فإن تحليل القوة التي يمكن أن تؤدي إلى انحراف الأحداث عن مسارها المتوقع هو بالضبط ما يشار إليه بالمخاطر. (القرى-2008)

فالمخاطرة (risk) حسب المفهوم العام ووفقا لنظرية الاحتمالات هي عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافا للعائد المتوقع، أي بمعنى احتمال اختلاف العائد الفعلي بصورة عكسية عما كان متوقعا(شاهين 2005 - ص4).

وعرفت (المعايير الدولية للمحاسبة-2007 ص2433) المخاطرة هي: حدوث تغيير مستقبلي محتمل في واحد أو أكثر من سعر فائدة ، سعر أداة مالية ، سعر صرف أجنبي، مؤشر أسعار أو معدلات ، درجة الملاءة، مؤشر الائتمان ، أو غيرها من المتغيرات ، على أنه في حالة المتغير غير المالي لا يكون المتغير مخصصا لطرف محدد في العقد .

أما (Jorgensen-2003:449 p-) فيقول: في الوقت الحالي تغيرت متطلبات الإفصاح المالي، أن تعليمات Financial Reporting Release No.48 (FRR No.48) والتي تلزم الشركات أن تفصح عن المعلومات حول المخاطر الذي من الممكن أن تتعرض لها يجب أن تطبق بحرفية.

فإذا كانت المخاطر جزء من أي نشاط اجتماعي أو اقتصادي فإنها تكتسب أهمية خاصة عندما تكون دراسة المخاطر بهدف تعزيز عملية اتخاذ القرار الاقتصادي ، حيث إن مقدرة أي أصل من الأصول المالية على تحقيق عوائد هو أمر غير مؤكد وغير مضمون النتائج وذلك مما يستوجب من أصحاب القرارات الاقتصادية دراسة القوى المؤثرة أو التي قد تؤثر على مقدرة ذلك الأصل في تحقيق عوائد أي دراسة المخاطر الحالية والمتوقعة ومدى تأثيرها في توجيه الاستثمارات .

ويشير (Ross-2002-p262) إلى معادلة احتساب الخطر الإجمالي الذي يمكن أن يتعرض له السهم كما يلي:

Total risk of Unsystematic or Individual Security = Portfolio risk + diversifiable risk

إذا المخاطر بالمفهوم الغوي والاقتصادي هي عدم اليقين ، والمخاطر لديها احتمالية الوقوع أو عدم الوقوع (غير متيقن الوقوع) حيث إن الأمور اليقينية لا تمثل مخاطرة حتى وإن كانت سلبية أو خسارة ، ونعلم إن هناك علاقة بين المخاطرة والعائد على الاستثمار ، فالمستثمرون لديهم استعداد لتحمل مخاطر عالية في استثماراتهم إذا اقترنت في احتمالية تحقيق عوائد مجزية والعكس فهم يرضون بعوائد متدنية على استثماراتهم إذا كانت المخاطر متدنية ، ومن هنا كانت الحاجة لوجود آليات لمعرفة المخاطر ولقياس المخاطر وكذلك الحاجة الأكثر إلحاحا الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للشركات .

وحول أهمية الإفصاح عن المخاطر فيقول (Michael-2003) إن الإفصاح عن المخاطر ازدادت أهميته ليصبح جزء من التقارير المالية واحد

عناصر التعبير المالي للمهتمين في الأدوات المالية من مستثمرين وهيئات منظمة ومدققين والأشخاص المهتمين وجميعهم يطالبوا بالتوسع في الإفصاح عن المخاطر.

ويشير (المهندي-2004-ص50) إلى الإفصاح عن المعلومات الفعلية والتنبؤية ويقول : تعبر المعلومات المالية المستقبلية عن المعلومات المتوقعة التي تكون أما في شكل تنبؤات مالية او في شكل تقديرات مالية ويستند كل منهما على مجموعه من الافتراضات والسياسات المحاسبية إلهامه، ويقول كذلك يتم إعداد التنبؤات بالمعلومات المحاسبية المستقبلية بناء على كل من الحكم والتقدير الشخصي والمعلومات والحقائق التاريخية والمستقبلية والمحددات والقيود ويبنى التنبؤ على فروض الإدارة للإحداث المستقبلية. ويقول(شاهين -2005 ص14) إن المبادئ العامة لإدارة المخاطر تشمل :

1-تقييم المخاطر

2- الرقابة على التعرض للمخاطر

3- متابعة المخاطر.

ويشير (2005 - lajili - 126 p) إلى أنه هناك نوعين من المخاطر أو اتجاهين من المخاطر وهي:

أولا - المخاطر النازلة RiskDownside

وهي تلك النوع من المخاطر ذات الأثر السلبي المباشر على المؤسسة، وقد تكون بالنسبة لشركات أخرى مخاطر صاعدة.فمثلا إن مخاطر احتمال ارتفاع سعر النفط في السوق العالمي يمثل مخاطرة نازلة لشركات النقل العام وخصوصا إذا كان لديها عقود طويلة الأجل وفي نفس

الوقت فان هذا الاحتمال (ارتفاع سعر النفط) يعتبر مخاطرة صاعدة لشركات النفط بحيث يمكنها من تحقيق عوائد إضافية.

ثانيا- والمخاطر الصاعدة: RiskUpside

إما المخاطر الصاعدة فهي التي تشكل فرص (Opportunities) للمنشأة في تحقيق عوائد غير متوقعة فمثلا إن احتمال ارتفاع أسعار الحديد في الأسواق العالمية يمثل مخاطرة صاعدة لشركات تصنيع الحديد والشركات التي لديها مناجم الاستخراج الحديد الخام ، إلى أنه يشكل مخاطر نازلة للشركات العقارية والإنشائية والصناعات التعدينية التي تعتمد على شراء الحديد الجاهز، وبالتالي فأنه بالإضافة إلى مراقبة وتقليل أثار المخاطر النازلة يجب على الشركات أن تكون لديها المقدرة على استغلال أثار المخاطر الصاعدة أي المخاطر التي تشكل بالنسبة للشركة فرصة جيدة في تحقيق عوائد ولكنها بالنسبة لشركة أو شركات أخرى فرص سيئة.

قياس المخاطر:

من وجهة نظرنا فان مفهوم المخاطر في النظرية الاقتصادية مفهوم واسع جدا ومتجدد مع تجدد وتعقيد الحياة الاقتصادية ، وان الدراسات التي تمت بهذا الصدد برغم اتساعها والجهود الجبارة التي بذلت في هذا الاتجاه عاجزة عن تغطية جميع جوانب المخاطر.

أن طرق التعبير عن المخاطر في التقارير السنوية وحتى التقارير الدورية الأخرى تكون بإحدى الأسلوبين التاليين وهما:

الأسلوب الأول - طرق كمية : ModelsQuantitative

وهنا تقوم الشركة بالإفصاح عن المخاطر بمؤشرات كمية مثلا تقول أن نسبة الديون المشكوك في تحصيلها تساوي ما نسبة 10% من إجمالي

الذمم المدينة أو أن تقول إن المبيعات من المتوقع أن تنخفض في العام القادم بمقدار 20% مثلا.

وورد في المعيار الدولي لأعداد القوائم المالية رقم (2007-P667-IFRS 7) ما يلي:

1. أنه يجب على المنشأة الإفصاح عن البيانات الكمية الملخصة حول تعرض المنشأة للمخاطر بناء على المعلومات المتوفرة داخليا لموظفي الإدارة الرئيسيين للمنشأة وعندما تستخدم المنشأة عدة أساليب لإدارة التعرض للمخاطر فإن على المنشأة الإفصاح عن المعلومات باستخدام الأساليب التي توفر أكثر المعلومات موثوقية.

2. الإفصاح عن تركيزات المخاطر، وتنتج تركيزات المخاطر من الأدوات المالية التي لها خصائص متشابهة وتتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية والظروف الأخرى ويتطلب تحديد تركيز المخاطر الحكم الشخصي مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف المنشأة .

وكما اشرنا سابقا إلى العلاقة بين حجم المخاطر المحتملة والعائد على الاستثمار ، هذا يعني أنه يجب التفرقة بين المخاطر العالية والمخاطرة المتدنية ، إذا المخاطرة درجات وهذا يحتاج إلى وجود مقياس أو معيار لقياس درجة المخاطر ليتمكن المستثمرون من المقارنة بين المخاطر بطرق كمية وبشكل واضح واتخاذ قراراتهم ورسم صورة واضحة للعوائد المتوقعة من استثماراتهم .

الأسلوب الثاني- طرق نوعية : Qualitative models

وبهذا الأسلوب يتم الإفصاح عن المخاطر أو التحوط منها بأساليب نوعية، مثلا وصف نوعي نظام الرقابة الداخلية ، أو إفصاح وصفي الأسباب انخفاض المبيعات أو الإيرادات أو الأسعار في العام المقبل .

ورد في المعيار (7-IFRS البند 33-ص-659) تحت عنوان
الافصاحات النوعية : لكل نوع من المخاطر الناجمة من الأدوات المالية
على المنشأة الإفصاح عما يلي :

(1) لتعرض للمخاطر وكيف تتجم.

(2) أهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر والطرق المستخدمة
لقياس المخاطرة.

(3) أي تغيرات في البند (1) أو (2) عن الفترات السابقة.

طرق الإفصاح عن المخاطر من حيث الجهة المستهدفة:

يقول (lajili & zeghal - 2005) إن الإفصاح عن المعلومات حول
المخاطر وإدارتها بالعادة تتم عبر ثلاثة مستويات مختلفة هي: المستوى
الداخلي، المستوى الخارجي، المستوى المتوسط بين المستويين السابقين.

المستوى الداخلي: وهي التقارير التي تقدم للإدارة التنفيذية للمؤسسة
والمستخدمين وتتضمن إشراكهم في تعريف المخاطر وقياسها وتطور الأداء
ومراقبتها ، وهذه (التقارير الداخلية) تساعد الإدارة والمستخدمين على
زيادة كفاءة أداء المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال تزويدهم بمعلومات
إستراتيجية وفق أسس منتظمة عن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة
أولا بأول .

أما المستوى المتوسط : وهو مستوى يجمع بين المستوى الخارجي
والمستوى الداخلي ويقدم إلى مجلس إدارة المؤسسة لطمأننتها حول مستوى
الرقابة لدى الإدارة التنفيذية والنجاح والإخفاق في تجنب المخاطر.

المستوى الخارجي: الافصاحات التي تخص الجمهور (public
disclosure) وهي المعلومات التي تخص المخاطر والمطلوب الإفصاح

عنها بشكل رسمي ومنظم وتستخدم من قبل المؤسسات الرسمية والدائنين (البنوك والمساهمين) والمستثمرين، وتشمل المعلومات حول المخاطر المتوقعة والمحتملة التي تهم جميع الأطراف المهتمين خارج إطار المؤسسة وتنتشر من خلال التقارير السنوية والدورية للمؤسسة وتزودهم بمعلومات حول المخاطر إما بشكل كمي أو نوعي. وهذا إلى ستركز عليه في دراستنا أن التحوط دائماً يسبق وقوع الخطر ويأتي بناء على خبرات سابقة وبيانات تاريخية ومؤشرات وتنبؤات للدارسين والمطلعين وتجارب الآخرين، وهذا التحوط يكون إما من إدارة المؤسسة أو من المستثمر ، لذا نخلص إلى القول أن كل نوع من أنواع الخطر وكل مستوى من مستويات الخطر يقابله طرق للعلاج والتعامل واخذ الحيطة والتحوط منه .

وبالتالي فإن المستثمر ومن خلال إفصاح المؤسسات عن المخاطر في تقاريرها السنوية يتخذ قراره الاستثماري وفق قابليته لتحمل المخاطر وما يقابلها من عوائد ، حيث تطرقنا سابقاً إلى أن هناك علاقة بين حجم الخطر والعائد على الاستثمار وهذه العلاقة علاقة طردية.

المخاطر المالية وأنواعها ووسائل التحوط منها:

المخاطر المالية : Financial risk

ورد في المعيار (7/الفقرة7- ص652) من معايير أعداد التقارير المالية :أن على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركزها وأدائها المالي.

وهنا سوف نعرض أهم المخاطر المالية كما وردت في المعيار وهي:
أولاً: أ. مخاطر العملة .RiskCurrency:

قد تمثل العملة القسم الهام من الإيرادات والنفقات من خلال عملية الشراء للسلع والخدمات او تصديرها بالعملات الأجنبية.
وعرفها المعيار: بأنها المخاطر الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الصرف الأجنبي.

واوجب المعيار على المشروع أن يفصح عن:

1. مبلغ فروقات الصرف المعترف بها من الربح أو الخسارة ما عدا تلك التي تزيد عن الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .

2. صافي فروقات الصرف المصنفة ضمن حقوق الملكية كبند منفصل ومطابقة لمبلغ فروقات الصرف ما بين بداية الفترة ونهايتها .

كما إن معيار المحاسبة الدولي رقم (39) أشار إلى انه وفي حالة وجود خطر سعر صرف العملة الأجنبية يمكن للالتزام المالي أو الأصل المالي غير المشتق أن تكون أداة تحوط. وكذلك نص على انه يمكن تحديد نسبة من كامل أداة التحوط مثل 50% من المبلغ الاسمي ، على أنها أداة تحوط في علاقة تحوط معينه .

ويشير (Pope - 2005 ص- 278) إن توقع الدخل في المؤسسة يعتمد بشكل كبير على حالة عدم التأكد وتأثيرها في التدفقات النقدية نتيجة الأحداث الاقتصادية وما تسببه من تراكمات ، وكذلك يشير إلى أن هذه الأحداث تختلف من بلد الآخر .

ونلاحظ في الوقت الحاضر التذبذب الشديد بأسعار العملات وان الاحتفاظ بنوع واحد من العملات الأجنبية مثلا الدولار الأمريكي لا يخدم الشركات نتيجة الانخفاض الحاد الذي تعرض له مقابل العملات الأخرى علما بان شراء السلع والخدمات الخارجية لا يقتصر على الدولار الأمريكي بل على عدة عملات منها اليورو والين والجنية الإسترليني مما يخفض القيمة الحقيقية للمشتريات عند تذبذب العملات او يزيدها .

أولا - ب. وسائل التحوط من مخاطر العملة :

ولتجنب مخاطر العملة يجب على الشركات اتخاذ العديد من الوسائل لحماية نفسها من إخطار تذبذب العملات والتي تعتبر من المخاطر النظامية ومن هذه الوسائل ما يلي :

1. وضع إستراتيجية تمكن الشركة من تعديل أسعار السلع والخدمات المقدمة من قبل الشركة في حالة حدوث انخفاض حاد في أسعار صرف العملة.

2. عمل عقود مقايضة للسلع والخدمات مع الشركات الأجنبية.

3. صياغة عقود تحوي خيارات تحمي القيم الحقيقية للشراء في حال تغير أسعار الصرف الأجنبي.

4. الاحتفاظ بعدة أنواع من العملات وكذلك الاستقراض بعدة أنواع من العملات .

5. توقيع اتفاقيات مستقبلية للبيع والشراء.

ثانيا - (أ) مخاطر سعر الفائدة : Interest Rate

وتعرف على أنها المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق (IFRS 7 /الفقرة/ 1- ص - 662) .

وقد عرف (زيود. واخرون-2006-ص205) مخاطر أسعار الفائدة: بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة تقلبات أسعار الفائدة، وتولد معظم عناصر قائمة المركز المالي إيرادات وتكاليف تكون مرتبطة بأسعار الفائدة، وان مراقبة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة يعتبر من الأمور الهامة في تقييم كفاءة الإدارة للأصول والخصوم.

وورد في الفقرة (22) من المعيار رقم (7) أن مخاطرة سعر الفائدة تنشأ للأدوات المالية التي تحتسب عليها الفائدة المعترف بها في الميزانية العمومية (على سبيل المثال القروض والذمم المدينة وأدوات الدين الصادرة) ولبعض الأدوات المالية غير المعترف بها في الميزانية العمومية (على سبيل المثال بعض التزامات القروض)

وكذلك ورد في نفس المعيار عن طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية تحت بند الإفصاحات النوعية .

انه لكل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية على المنشأة الإفصاح عما يلي :

- 1- التعرض للمخاطر وكيف تتجم.
 - 2- أهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطر .
 - 3- أي تغيرات في البند(ا) والبند(ب) عن الفترات السابقة. (ص- 659).
- أما الفقرة (22 - ص656) فقد نصت على الإفصاح عن كل نوع من أنواع التحوط المبينة في المعيار المحاسبي الدولي (36) (تحوطات القيمة العادلة وتحوطات التدفقات النقدية وتحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية):

- 1- وصف لكل نوع من التحوط .
 - 2- وصف للأدوات المالية المحددة أنها أدوات تحوط وقيمتها العادلة في تاريخ أعداد التقارير .
 - 3- طبيعة المخاطر التي يتم تحوطها.
- أما (شاهين -2005) عرف مخاطر تغيير أسعار الفائدة بما يخص البنوك: هي المخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة وقدرة البنك على تقييم أوضاعه في الوقت المناسب، وتظهر في اتجاهين هما.

الاتجاه الأول- مخاطر قيمة رأس المال: وهي المخاطر التي يتعرض لها حامل السند عندما ترتفع أسعار الفائدة في السوق ، حيث ينخفض سعر السند ذو الفائدة الأقل مقابل السند ذو الفائدة الأعلى .

الاتجاه الثاني - المخاطر الايرادية : وتنشأ هذه المخاطر نتيجة للتقلبات في أسعار الفائدة والتي يتحمل البنك خسارة عندما يكون مقرضا لمبالغ بسعر فائدة معين ويحصل إن ترتفع نسب الفائدة فان خسائر الإيرادات هي الفارق بين سعري الفائدة السعر السائد حاليا الأعلى والسعر القديم الاوطىء .

ثانيا - ب. وسائل التحوط من مخاطر سعر الفائدة :

هناك العديد من الوسائل التي يمكن للمنشأة استخدامها للتحوط من مخاطر سعر الفائدة ومنها :

- 1 - مزيج من القروض ذات فوائد ثابتة ومتغيرة .
- 2 - استخدام عقود مبادلة أن أمكن.
- 3 - استخدام عقود شراء وبيع مستقبلية .

4 - وضع مخصصات احترازية.

ثالثا - (١) مخاطر الإقراض " الدين " RiskCredit:

ورد في المعيار الدولي رقم (IFRS 7) تحت بند المخاطر المالية: (أنة على المنشأة الإفصاح عن المبلغ الذي يمثل أقصى درجة تعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ أعداد التقارير المالية بدون الأخذ بالاعتبار أي ضمان محتفظ به أو تحسينات الائتمان الأخرى (credit enhancements). وفي الملحق (١ - ص 662) لنفس المعيار ورد تعريف لمخاطر الائتمان: (أنها المخاطر بان احد أطراف الأداة المالية يتسبب في خسارة مالية للطرف الأخر نتيجة لعدم قيامه بتنفيذ الالتزام).

وعرف (زيود.واخزون-2006-ص205) مخاطر الائتمان : هي مخاطر أن يتخلف العملاء عن السداد ،أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك ،ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية او جزئية لأي مبلغ مقرض، او تراجع المركز الائتماني للعميل، وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد.

و بموجب المعيار رقم (IFRS-7) انه على المنشأة الإفصاح عما يلي حسب فئة الأداة المالية:

1- المبلغ الذي يمثل أقصى درجة تعرض لمخاطرة الائتمان في تاريخ إعداد التقرير بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان محتفظ به أو تحسينات الائتمان الأخرى .

2- وصف للممتلكات المحتفظ بها كضمان وتحسينات الائتمان الأخرى. فيما يتعلق بالمبلغ المفصح عنه في الفقرة (1) أعلاه.

3- معلومات حول نوعية الائتمان للأصول المالية التي لم تنتقضي فترة استحقاقها ولم تتخفص قيمتها.

4- المبلغ المسجل للأصول المالية التي خلافا لذلك ستنتقضي فترة استحقاقها أو تتخفص قيمتها ، والتي أعيد التفاوض بشأن شروطها .

ثالثا - ب. وسائل التحوط من مخاطر الائتمان :

نتيجة لتعقد طبيعة الأعمال التجارية في عصرنا الحاضر وزيادة الارتباط بين مؤسسات التمويل والمؤسسات الصناعية والخدمية والحاجة الشبة دائمة للتمويل في جميع الأنشطة زادة مخاطرة التمويل ولا بد للمؤسسات من وضع آليات لحماية نفسها من مخاطر الائتمان ومن هذه الوسائل التي يمكن للمؤسسات إتباعها مايلي :

1- انجاز صفقات الدين مع مؤسسات لديها كفاءة وملاءة مالية عالية .

2- وضع أنظمة واتفاقيات ذات شروط مسبقة لتحويل الإقراض .

3- تحديد سقفوف محددة وصلاحيات محددة لكل طرف مخول في الإقراض داخل المؤسسة .

4- مراقبة أرصدة العملاء على أساس منتظم .

5- الاستمساك بمرهونات وضمانات ذات كفاءة عالية وقابلة للتسليم ومعادلة لأصل الدين.

رابعا - أ: مخاطر الأدوات المالية :

تعرف الأدوات المالية على أنها: (هي أي عقد يحدث أصلا ماليا لمشروع والتزام مالي أو أداة ملكية لمشروع آخر. الأصل المالي هو أي أصل يكون عبارة عن:

1- نقدية.

2- أدوات حقوق الملكية لمشروعات أخرى.

3- حق تعاقدى .

4- العقد الذي يمكن أو ستم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة

بالمنشأة) (المعيار الدولي رقم 32 ص - 1366) .

وذكر معيار المحاسبة الدولي رقم (32 - ص 1378) بعض الأدوات المالية الأكثر شيوعا وهي:

1 - ذمم مدينة تجارية وذمم دائنة تجارية .

2 - أوراق قبض ودفع.

3 - قروض مأخوذة ومقدمة.

4 - سندات مدينة ودائنة.

5- الأسهم والسندات.

وفي البند رقم (31) من المعيار رقم (7- IFRS) على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناتجة من الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة في تاريخ إعداد التقارير. وفي البند رقم (33) من نفس المعيار السابق انه لكل نوع من المخاطر الناجمة من الأدوات المالية على المنشأة الإفصاح عما يلي:

1- التعرض للمخاطرة وكيف تنجم.

2- أهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطرة والطرق المستخدمة لقياس المخاطرة.

3- أية تغيرات في البند (1،2) عن الفترة السابقة.

إما في البند رقم (42) من نفس المعيار رقم (7) فاجب على المنشأة انه عندما تكون تحليلات الحساسية التي تم الإفصاح عنها حسب البند رقم

(40) أو البند رقم (41) لا تمثل المخاطرة الملازمة في الأداة المالية (على سبيل المثال التعرض في نهاية السنة لا يعكس التعرض خلال السنة) فان على المنشأة الإفصاح عن هذه الحقيقة وسبب اعتقادها إن تحليلات الحساسية لا تمثل هذه المخاطرة .

رابعاً - (ب) وسائل التحوط ضد مخاطر الأدوات المالية :

1- إبرام عقود واضحة وتكون أكثر تحوطيه للإخطار الناتجة عن الأدوات المالية.

2- وضع مخصص للوقاية من الانخفاض الحاد بقيمة الأدوات المالية.

3- تنويع الأدوات المالية لدي المنشأة .

4- دراسة جيدة ودائمة للعملاء .

5- وضع حدود عليا لكل نوع من أنواع الأدوات المالية.

نتائج الدراسة:

بعد جمع المعلومات المالية وتفريغها في الجداول الخاصة بها وتحليلها أمكن التوصل إلى النتائج التالية

1. أن المتوسط العام لاختبار الإفصاح عن المخاطر المالية بلغ (2.97)، وانحراف معياري (0.5527) مما يؤشر إلى أن الشركات المساهمة العامة الأردنية (تفصح وبشكل محدود جداً) عن المخاطر المالية في تقاريرها السنوية، (بالمجمل) أي على اعتبار أن المخاطر المالية وحدة واحدة والتي هي مخاطر العملة، مخاطر الأدوات المالية، مخاطر الإقراض والاقتراض، مخاطر سعر الفائدة

2. أن المتوسط العام لاختبار الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية بلغ (3.09) وانحراف معياري (0.5925)،. ويلاحظ أن جميع قيم (t) المحسوبة كانت غير معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$). وهذا

يقودنا إلى رفض الفرضية الصفريّة التي تنص على أنه لا تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنيّة بالإفصاح عن مخاطر الأدوات الماليّة في تقاريرها السنويّة وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن الشركات المساهمة الأردنيّة تقوم بالإفصاح عن مخاطر الأدوات الماليّة (وبشكل محدود جداً).

3. أن المتوسط العام لاختبار الإفصاح عن مخاطر العملة بلغ (2.98)، وانحراف معياري (0.6451) مما يؤشر إلى أن الشركات المساهمة العامة الأردنيّة تفصح (وبشكل محدود جداً) عن مخاطر العملة في تقاريرها السنويّة ويلاحظ أن جميع قيم (t) المحسوبة كانت غير معنويّة عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$). وهذا يقودنا إلى رفض الفرضية الصفريّة التي تنص على أنه لا تقوم الشركات المساهمة العامة الأردنيّة بالإفصاح عن المخاطر السوقيّة في تقاريرها السنويّة وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن الشركات المساهمة الأردنيّة تقوم بالإفصاح عن مخاطر العملة. وأود أن أشير هنا إلى إن الكثير من الشركات لم تفصح عن كمية ونوعية العملات التي لديها.

4. أن المتوسط العام لاختبار الإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة بلغ (2.87)، وانحراف معياري (0.7353) مما يؤشر على أن الشركات المساهمة العامة الأردنيّة تفصح (وبشكل محدود جداً) عن مخاطر سعر الفائدة في تقاريرها السنويّة، ويلاحظ أن جميع قيم (t) المحسوبة كانت غير معنويّة عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$). وهذا يقودنا إلى رفض قبول الفرضية الصفريّة التي تنص على الشركات المساهمة العامة الأردنيّة لا تفصح

عن مخاطر سعر الفائدة في تقاريرها السنوية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن الشركات المساهمة الأردنية تقوم بالإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة.

وأود أن أشير هنا إلى أن بعض الشركات لم تكرر أسعار فائدة الاقتراض ولا كمية الاقتراض وإنما أشارت بعبارات عامة مثلاً " إن جميع فوائد القروض تقع ضمن سعر الفائدة السائد في السوق " أو بعبارة " إن جميع القروض أخذت بسعر فائدة منافس " علماً أنه من المفترض أن تذكر قيمة كل قرض وسعر الفائدة على كل قرض كذلك .

5. أشارت النتائج أن المتوسط العام لاختبار الإفصاح عن مخاطر الإقراض والاقتراض بلغ (2.94)، وانحراف معياري (0.6648) مما يؤشر على أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تفصح (وبشكل محدود جداً) عن مخاطر الإقراض والاقتراض في تقاريرها السنوية، ويلاحظ أن جميع قيم (t) المحسوبة كانت غير معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$). ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن الشركات المساهمة العامة الأردنية لا تفصح عن مخاطر الإقراض والاقتراض في تقاريرها السنوية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن الشركات المساهمة الأردنية تقوم بالإفصاح عن مخاطر الاقتراض والإقراض.

وفي هذا المجال أشير إلى وجود نسبة عالية من الشركات قد أفصحت وبشكل إنشائي عن المؤسسات المالية التي تتعامل معها وبدون ذكر اسمها أو عن ديونها وبعبارات كالتالي : " تحتفظ الشركة بأموالها في

مؤسسات مصرفية ذات ملاءة جيدة " أو " تحتفظ الشركة بالنقد لدى مؤسسات مالية ذات ائتمان مناسب " أو تتركز الذمم التجارية المدينة في أكبر أربعة عملاء والتي تشكل 26% من الذمم المدينة " ونلاحظ أن العبارات السابقة لا تشكل إفصاح حقيقي فمثلا لم تذكر اسم المؤسسة المصرفية أو ما هو الأساس الذي اعتبر بموجبة أن المؤسسة ذات ملاءة مالية وهل هذا المؤسسة حاصلة على تصنيف دولي أم لا.

6. أشارت النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير القطاعات الاقتصادية في الإفصاح عن المخاطر المالية حيث وجدت أن ($F=5.030$) ومستوى الدلالة ($\alpha=0.010$) وهذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$)، مما يقتضي رفض الفرضية فيما يتعلق بهذا المتغير وقبول الفرضية البديلة، وأن الفروق كانت لصالح الشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاع المالي.

التوصيات:

أن النتائج السابقة تقودنا إلى ما يلي:

1- على هيئة الأوراق المالية العمل من أجل إصدار تعليمات إفصاح تحوي بنود واضحة ومحددة وملزمة للشركات في الإفصاح عن المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها وان لا تكتفي بالنصوص العمومية ، حيث وردت العبارة التالية في التعليمات الحالية " على الشركة أن تفصح عن المخاطر التي تتعرض لها" .

ومن الواجب إن تذكر نوع المخاطر مثل مخاطر العملة وان يكون الإفصاح عنها إفصاح نوعي وكمي ، أن تقوم الشركات بالإفصاح عن حجم

القروض وان يتم ذكر الجهات المقرضة وقيمة القروض وسعر الفائدة لكل قرض وفترة سداد القرض وبالتفصيل.

2- على الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق في الأردن إصدار تعليمات ونماذج ترشد الشركات في كيفية الإفصاح عن المخاطر ، حيث تبين لي من خلال الزيارات الميدانية أن هناك عدم معرفة من قبل عدد كبير من المحاسبين ومعدّي التقارير المالية في كيفية الإفصاح عن المخاطر .

3- أن يتم تحديث المناهج والخطط التعليمية في الجامعات الأردنية لتتوسع في تدريس المخاطر وكيفية التعامل معها وكيفية الإفصاح عنها.

4- على مراقبة الشركات أن تشكل لجنة لتقييم التقارير المالية المقدمة من الشركات والتأكد من مدى مطابقتها للمعايير الدولية في المحاسبة والمعايير الدولية في إعداد التقارير المالية وتعليمات الهيئة وان تكون هذه اللجنة مؤهلة أكاديميا ومهنيا وقادرة على إعطاء رأي علمي وموضوعي يعطي المستثمر وأصحاب القرار الثقة بالمعلومات الواردة بالتقارير المالية وبمثابة رأي محايد .

5- أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات إشارة واضحة حول المخاطر التي تتعرض لها أو من الممكن أن تتعرض لها الشركة .

6- على هيئة الأوراق المالية إصدار نشرات توعويه وإرشادية وعقد ندوات تمكن المستثمرين من تقييم حجم المخاطر وكيفية التعرف عليها خلال مطالعتهم للتقارير السنوية للشركات .